

# العمالة الوافدة في المملكة والأعباء المالية المترتبة عليها

إعداد:

سجى العقرباوي

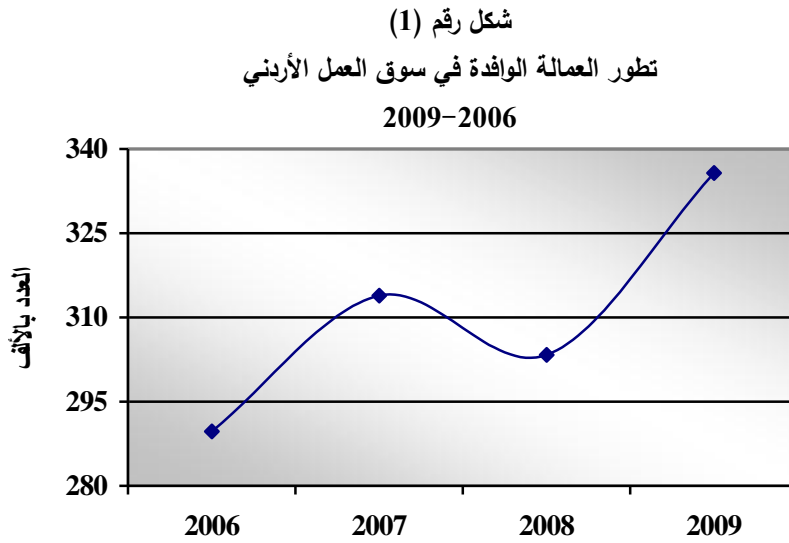
قصي طلافحة

إدارة الدراسات

أيار/2010

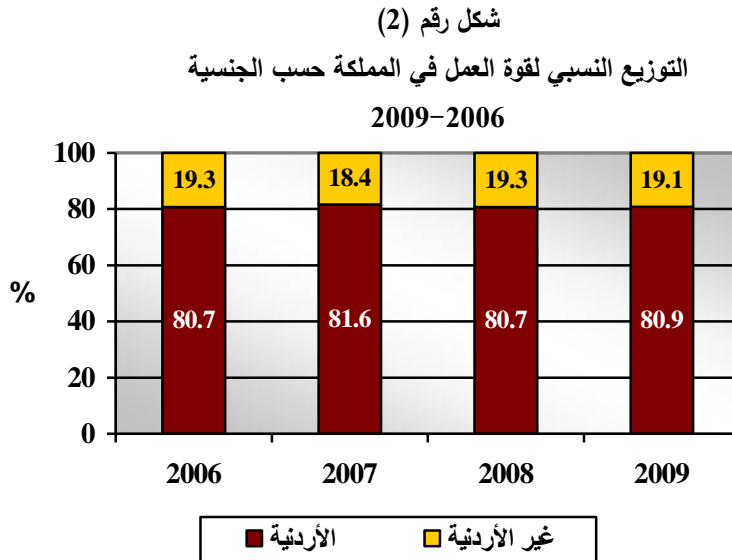
## أولاً: خصائص العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني (بيانات وزارة العمل)

تذبذب عدد العمالة الوافدة الحاصلة على تصاريح عمل خلال الأربعة سنوات الماضية، حيث بلغت في عام 2006 (289,724) عامل، ليرتفع بما نسبته (8.3%) في عام 2007، أما في نهاية عام 2008 فقد انخفضت العمالة الوافدة بنسبة (3.4%)، لتعاود ارتفاعها في عام 2009 لتصل إلى (335,707) عامل وبما نسبته (10.7%).



وبلغت نسبة العمالة الوافدة المسجلة في المملكة لعام 2009 (24.0%) من إجمالي العمالة الأردنية، في حين بلغت نسبتها في عام 2006 (23.6%).

ويبين الشكل التالي التوزيع النسبي لإجمالي قوة العمل الأردنية وغير الأردنية.



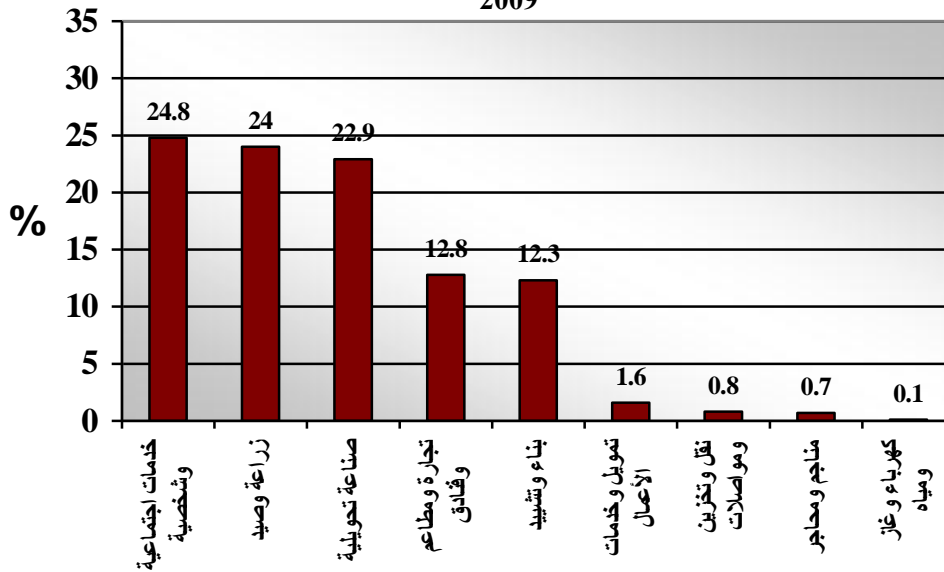
## وفيما يلي أبرز خصائص العمالة الوافدة (بيانات وزارة العمل):

- (73.4%) من إجمالي العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني لعام 2009 هي عمالة عربية، غالبيتها عمالة مصرية وبنسبة (97.4%) منها، وتشكل العمالة المصرية ما نسبته (71.5%) من إجمالي العمالة الوافدة.
- (26.1%) من إجمالي العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني لعام 2009 هي من العمالة الآسيوية، حيث تشكل العمالة الإندونيسية ما نسبته (30.8%) من العمالة الآسيوية، وحوالي (8.0%) من إجمالي العمالة الوافدة في عام 2009.
- (11.3%) من إجمالي العمالة الوافدة هي للعاملين في مجال الخدمات المنزلية في عام 2009، في حين كانت نسبتها في عام 2008 (13.2%).
- تتركز معظم العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني في قطاع "الزراعة والصيد" و "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، حيث بلغت نسبتها (26.7%) و (25.6%) على التوالي في عام 2009، تلاه في قطاع "الصناعات التحويلية" وبما نسبته (19.9%)، وفي قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" وبنسبة (13.5%) من إجمالي العمالة الوافدة، في حين بلغت نسبتها في قطاع "البناء والتشييد" (11.4%) في عام 2009.

شكل رقم (3)

التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب الأنشطة الاقتصادية

2009



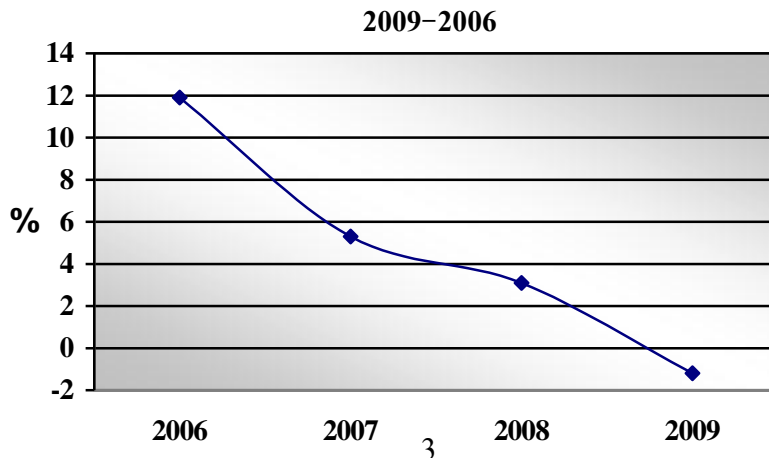
- (96.6%) من العمالة الوافدة العاملة في قطاع "الزراعة والصيد" هي من العمالة المصرية، وحوالي (63.4%) من العمالة الوافدة العاملة في قطاع " الخدمات الاجتماعية والشخصية" هي من العمالة الآسيوية.
- (71.1%) من العمالة الباكستانية تعمل في قطاع "الزراعة والصيد"، وحوالي (96.2%) و (99.8%) من العمالة الفلبينية والإندونيسية على التوالي تعمل في قطاع " الخدمات الاجتماعية والشخصية"، في حين تعمل ما نسبته (69.7%) من العمالة الهندية في قطاع " الصناعات التحويلية".
- (78.3%) من العاملين خلال عام 2008 في المناطق الصناعية المؤهلة (الحسن الصناعية، الضليل، سحاب) هم من العمالة الوافدة.
- تتصف معظم العمالة الوافدة بتدني مستواها التعليمي، حيث بلغت نسبة الأميين منهم (88.0%) في عام 2008، وحوالي (9.0%) منهم يحملون شهادة الدبلوم المتوسط.
- (96.7%) من العمالة الوافدة تتقاضى أجراً شهرياً مقداره 150 ديناراً فأقل.

### ثانياً: خصائص المؤمن عليهم غير الأردنيين (بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي)

ارتفع عدد المؤمن عليهم الفعالين غير الأردنيين المشمولين بأحكام قانون الضمان الاجتماعي خلال السنوات 2006-2008 بمعدلات نمو متناقصة، حيث بلغ عددهم في عام 2006 (91,548) مؤمن عليه ليصل إلى (96,427) مؤمن في عام 2007 بمعدل نمو بلغ (5.3%). وفي عام 2008، ارتفع عدد المؤمن عليهم غير الأردنيين المشمولين إلى (99,435) مؤمن عليه وبمعدل نمو بلغ (3.1%)، إلا أنه في عام 2009 انخفض عدد المؤمن عليهم غير الأردنيين المشمولين في الضمان إلى (98,281) مؤمن عليه وبما نسبته (-1.2%).

شكل رقم (4)

معدل نمو أعداد المؤمن عليهم الفعالين غير الأردنيين المشمولين في الضمان الاجتماعي



## وفيما يلي أبرز المؤشرات التأمينية للمؤمن عليهم غير الأردنيين:

- يمثل المؤمن عليهم غير الأردنيين ما نسبته (11.3%) من إجمالي المؤمن عليهم الفعاليين المشمولين في الضمان الاجتماعي لعام 2009.
- (37.2%) من المؤمن عليهم غير الأردنيين يعملون في قطاع "الخدمات" في عام 2009، وحوالي (29.0%) يعملون في قطاع "الصناعة والتعدين".
- ارتفع متوسط أجور المؤمن عليهم غير الأردنيين من (178) ديناراً في عام 2006 إلى (248) ديناراً في عام 2009، وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.7%).
- (55.8%) من المؤمن عليهم غير الأردنيين يتقاضون أجراً شهرياً مقداره 150 ديناراً فأقل.
- ارتفع عدد المؤمن عليهم غير الأردنيين المستفيدين من تعويض الدفعة الواحدة من (10) ألف مؤمن عليه في عام 2006 إلى (17) ألف مؤمن عليه في عام 2009 وبمعدل نمو سنوي بلغ (18.1%). حيث ارتفعت قيمة التعويض من (7) مليون دينار في 2006 إلى (13) مليون دينار في 2009 وبمعدل نمو سنوي بلغ (23.5%).
- ارتفع عدد المتقاعدين غير الأردنيين من (2011) متقاعد في عام 2006 إلى (2774) متقاعد في عام 2009 وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.3%).
- تبلغ نسبة العمالة غير الأردنية المشمولة في الضمان الاجتماعي إلى العمالة الوافدة المسجلة في وزارة العمل لعامي 2008 و 2009 حوالي (32.8%) و (29.3%) على التوالي.
- إن نسبة العمالة غير الأردنية المشمولة في الضمان الاجتماعي إلى العمالة الوافدة المسجلة في وزارة العمل (بدون خدم المنازل) لعامي 2008 و 2009 تبلغ (36.9%) و (33.0%) على التوالي.
- تقدر قيمة فاتورة أجور ورواتب العاملين غير الأردنيين في المملكة بحوالي (947) مليون دينار في عام 2009.

## ثالثاً: أثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الوطني:

تسهم العمالة الوافدة في إنعاش اقتصاد بلدانها من خلال التحويلات النقدية التي تقوم بها خاصة أنه يتم تحويلها بالعملات الصعبة، إلا أن هذه التحويلات الخارجية قد تؤثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد الأردني وخصوصاً على ميزان المدفوعات من جهة، وعلى المنافع العامة التي تدعمها الحكومة من جهة أخرى. وفيما يلي تقدير لأثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني حسب ما يلي:

### ■ التكلفة المباشرة للعمالة الوافدة (نصيب العمالة الوافدة من الدعم الحكومي)

1. بلغت قيمة دعم الحكومة للسلع (المواد التموينية والمحروقات) حوالي (280) مليون دينار، وعند تقدير كلفة العمالة الوافدة من دعم الحكومة للمواد التموينية فيتبين أنها تكلف ما قيمته (15.7) مليون دينار:

$$\begin{aligned} &= \text{متوسط نصيب الفرد من الدعم غير المباشر} \times \text{عدد العمالة الوافدة} \\ &= 46.8 \text{ دينار} \times 335707 \\ &= 15.7 \text{ مليون دينار} \end{aligned}$$

2. بلغت قيمة دعم الحكومة لفاتورة الكهرباء للقطاع المنزلي (90) مليون دينار، وعند تقدير كلفة العمالة الوافدة من دعم الحكومة لفاتورة الكهرباء فيتبين أنها تكلف ما قيمته (5.1) مليون دينار:

$$\begin{aligned} &= \text{متوسط نصيب الفرد من دعم الحكومة لفاتورة الكهرباء} \times \text{عدد العمالة الوافدة} \\ &= 15.1 \text{ دينار} \times 335707 \\ &= 5.1 \text{ مليون دينار} \end{aligned}$$

3. بلغت قيمة دعم الحكومة لفاتورة المياه للاستهلاك المنزلي (19) مليون دينار، وعند تقدير كلفة العمالة الوافدة من دعم الحكومة لفاتورة المياه فيتبين أنها تكلف ما قيمته (1.1) مليون دينار:

$$\begin{aligned} &= \text{متوسط نصيب الفرد من دعم الحكومة لفاتورة المياه} \times \text{عدد العمالة الوافدة} \\ &= 3.2 \times 335707 \\ &= 1.1 \text{ مليون دينار} \end{aligned}$$

4. إجمالي تكلفة العمالة الوافدة على المنافع العامة = بند (1) + بند (2) + بند (3)  
= 15.7 مليون + 5.1 مليون + 1.1 مليون  
= 21.9 مليون دينار

## ■ التكلفة غير المباشرة: (حرمان الخزينة من الإيرادات الضريبية)

إن عدداً كبيراً من هذه العمالة تعمل في القطاع غير المنظم، فهذا يعني أن هذه العمالة تحرم الخزينة من العديد من الإيرادات الضريبية لا سيما ضريبة الدخل. كما أن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي لهذه الفئة داخل المملكة لحساب التحويلات الخارجية يحد بشكل كبير من عوائد ضريبة المبيعات والتي تقدر وحدها بمبلغ (77.2) مليون دينار على الأقل، حيث أن نسبة ما ينفق على الاستهلاك المحلي من العمالة الوافدة لا يتجاوز (38%) من إجمالي الأجور التي يتقاضونها والتي تقدر بحوالي (947) مليون دينار سنوياً\*.

## ■ إيرادات الرسوم المتحصلة من العمالة الوافدة:

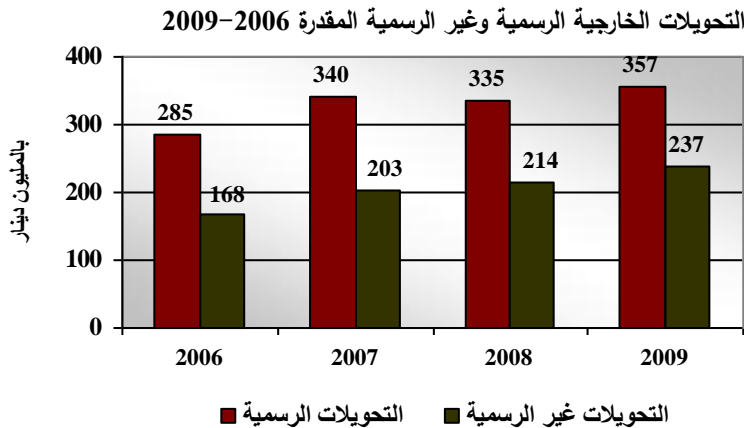
تقدر قيمة بدل رسوم تصاريح العمل والإقامة حوالي (66.5) مليون دينار لعام 2009، منها (54) مليون دينار على شكل رسوم تصاريح عمل، والباقي رسوم الإقامة.

■ وترتيباً على ما ذكر أعلاه، فإن الإيرادات التي يتم تحصيلها على شكل رسوم تصاريح عمل ورسوم الإقامة لا تغطي سوى (67.1%) من الكلفة المباشرة وغير المباشرة التي يتكبدها الاقتصاد الأردني جراء استقباله هذه الأعداد من العمالة الوافدة، وقد تنخفض بشكل أكبر إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار باقي التأثيرات الجانبية.

## ■ التحويلات الخارجية للعمالة الوافدة:

1. بلغت قيمة التحويلات الخارجية الرسمية التي تم تحويلها من قبل العمالة الوافدة إلى الخارج في عام 2009 حوالي (357) مليون دينار، في حين تقدر قيمة التحويلات غير الرسمية بحوالي (237) مليون دينار، لتصبح قيمة التحويلات الرسمية وغير الرسمية ما مجموعه (594) مليون دينار.

شكل رقم (5)



\* تم تقدير هذا المبلغ من خلال واقع أجور المؤمن عليهم غير الأردنيين والتي بلغ متوسط أجورهم في عام 2009 (248) ديناراً مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت أجور العاملين في بعض الأنشطة كخدم المنازل.

2. تؤثر التحويلات الخارجية للعمالة الوافدة سلباً في احتياطات المملكة من العملة الصعبة حيث شكلت نسبتها حوالي (7.7%) من احتياطات المملكة في عام 2009.

#### ■ ملاحظات أخرى:

1. إن العمالة الوافدة تراحم العمالة الأردنية على المهن ذات المهارات المتدنية والأجور المنخفضة والتي يعزف العمال الأردنيين العمل فيها مثل قطاع الزراعة أو البناء والتشييد.

2. على الرغم من أن العمالة الوافدة تشكل خمس إجمالي العمالة في المملكة إلا أنهم يشكلون أكثر من ضعف عدد المتعطلين الأردنيين لعام 2009، مع العلم أن نسبة الوافدين الحاصلين على شهادة الثانوية فما دون تشكل (90.4%) من إجمالي العمالة الوافدة، وأن أعلى نسبة من المتعطلين الأردنيين هم كذلك من الحاصلين على شهادة الثانوية فما دون وبنسبة (56.9%) من إجمالي المتعطلين.

3. إضافة إلى ما سبق، فإن العمالة الوافدة تشكل بشكل مباشر وغير مباشر عبئاً على الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة كالصحة، التعليم، الأمن، والبنية التحتية ... الخ.